

الجامعة اللبنانية

التوازن الطائفي في زحلة أقوى من تعميم الرئيس!

رغم صدور تعميم يمنح أي تعاقّد جديد في الجامعة اللبنانية لم ينك موافقة مجلس الجامعة، يلازم 19 أستاذاً صفوفهم في كلية العلوم - الفرع الرابع في زحلة بها يخالف الأصول القانونية والأكاديمية. والسبب؟ الحفاظ على الوجه المسيحي للفرع؟!

قبل أسبوعين، عمّم رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب على كل الكليات منع التعاقد مع أي أستاذ جديد. التعميم الذي حمل الرقم 5 أتى في سياق تعاميم أخرى صدرت في الأونة الأخيرة وتركت انطباعاً لدى أهل الجامعة بأن «ترشيد الإنفاق» على خلفية خفض موازنات الإدارات والمؤسسات العامة بنسبة 20%، هو الذي يقف خلف هذه التعاميم لا باعتبارها خطوات إصلاحية تحمي الجامعة من المحاصصة الحزبية

والطائفية. فثمة من أشاع مثلاً بأن تعميم إدارة الجامعة الرقم 2 القاضي بالزام الأساتذة بالتوقيع على جداول حضور يومية وفق نماذج موحدة لكل الكليات يوفر على موازنة الجامعة 13 مليار ليرة، في حين أن النقاش الحقيقي الذي يدور بين الأساتذة يركز عما إذا كان المطلوب توقيعاً شكلياً أو مراقبة الإنتاجية الأكاديمية والبحثية.

مصادر إدارة الجامعة لم تنف بأن التعميم رقم 5 جاء على خلفية خفض موازنة الجامعة وعصر النفقات وقد ذكر ذلك أصلاً في حيثيات التعميم. التعميم نفسه يطلب من عمداء الوحدات ومديري الفروع والمراكز الإمتناع عن إجراء أي عقود تدريس أو تدريب جديدة بأي شكل من الأشكال. وتعتبر كل التكاليف المتخذة خلافاً للأصول من دون موافقة مجلس الجامعة قبل مباشرة العمل باطلّة وغير منتجة لأي أثر قانوني. ويسري هذا البطلان على التكاليف الحاصلة بعد صدور هذا التعميم من دون مراعاة الأصول القانونية.

صحيح أن التعميم قطع الطريق على صفقة الـ 120 أستاذاً الذين كانت كلية العلوم تنوي التعاقد معهم وفق المحاصصة الحزبية والطائفية وبلا أي حاجات أكاديمية فعلية، وبما يخالف القوانين لا سيما

أحكام المرسوم 9084 المتعلق بأصول التعاقد؛ إلا أن الأساتذة المواقين يسألون عن تمسك الفرع الرابع في زحلة باستمرار التعاقد مع 19 أستاذاً (إثنان منهم مرا بلجان علمية لكن بدون توقيع مجلس الجامعة على التعاقد معهم)، رغم التعميم الصادر في تشرين الثاني 2016 والذي نص على وجوب العودة إلى أصول التعاقد المحددة بالمرسوم 9084 وتوزيع الساعات الشاغرة على أساتذة الملاك والتفرغ، والتعميم الحالي رقم 5 المستند في حيثياته إلى التعميم 39. كيف ولماذا يتم تخطي القوانين في الفرع الرابع في زحلة، في حين أنه في العام الدراسي الماضي وبعد صدور التعميم 39، تم إيقاف 3 أساتذة عن التدريس في الفرع الأول في الحدث و5 أساتذة في الفرع الخامس في النبطية، كانوا قد دخلوا إلى الصفوف من دون المرور بلجان علمية، وجرى توزيع الساعات الشاغرة على أساتذة الملاك والتفرغ والمتعاقدين بالساعة.

يذكر أن مجلس فرع كلية العلوم في زحلة، الذي تعاقّد مع 8 أساتذة جدد في بداية هذا العام الدراسي، قرر أخيراً توقيع التعاقد معهم بناءً للتعميم الأخير. فهل سيجري توقيع هؤلاء عن التدريس في الفصل الدراسي الثاني الذي يبدأ في الأسبوع الأول من شهر آذار؟ الضجة

التي أثارها الأساتذة المعترضون في العام الماضي في الكلية دفعت التعاطي مع المتعاقدين الجدد في الفروع الثلاثة على سبيل الندوات، وهذه صيغة معتمدة مع الأساتذة الزائرين الذين يملكون خبرة وكفاءة في اختصاص معين، إذ يأخذ هؤلاء بدلات مقابل العمل الذي قدموه للجامعة من دون أن يربطهم رابط إداري أو مالي بالمؤسسة.

وفي حين يرى بعض الأساتذة أن التعميم رقم 5 واضح وصريح لجهة إبطال كل أشكال التعاقد المخالفة لأحكام المرسوم 9084، والتي لم تنل موافقة مجلس الجامعة ومن ضمنها الأساتذة الـ 19، يعرب البعض الآخر عن خشية من أن تكون عبارة «... ويسري هذا البطلان على التكاليف الحاصلة بعد صدور هذا التعميم من دون مراعاة الأصول القانونية»، بمثابة تسوية أوضاع ضمنية أو شرعنة دخول من دخل من الأساتذة والموظفين إلى الكليات خلافاً للقوانين.

السؤال ما هي الأسباب التي تسمح للفرع الرابع في زحلة بالتعميم في خرق القوانين، في حين أن باقي فروع كلية العلوم التزمّت بتطبيق تعاميم رئاسة الجامعة؟ تفيد المعلومات أن أحد المراجع الروحية في زحلة تواصل مع إحدى الشخصيات السياسية والتي لها كلمة الفصل في

إعداد فانت الحاج



ضغط أحد المراجع الروحية على شخصية سياسية لابقاء المتعاقدين خلافاً للأصول



تقرير

أين ذهبت «مؤونة السلفة» على «زيادة مرتقبة» للأقساط؟

نعمه نعمه *

إلى حساب خاص تراكمي لحين إقرار السلسلة، فتغطي من هذا الحساب الزيادات التي تقرها السلسلة.

من حق الأهل استعادة الفائض التراكمي الذي قد يصل إلى مليار ليرة



بالأقساط خلال هذه الفترة. المليار ليرة هذه هي فائض تراكمي من حق الأهل استعادته، وهي تغطي السلسلة مع الدرجات الست. ولكن كما نعلم جميعاً، فإن أغلب المدارس الخاصة كانت تزيد أقساطها خلال الفترة هذه سنوياً، وبعضها وصل إلى 70% ما بين 2012 و2017. ونعزو الإدارات ذلك إلى الدرجات العادية والساعات التناقصية. وفي حسابات بسيطة نكتشف أن متوسط زيادات

في حساب خاص تراكمي لحين إقرار السلسلة، فتغطي من هذا الحساب الزيادات التي تقرها السلسلة. في احتساب بسيط للأرقام، نرى أن غالبية المدارس رفعت أقساطها عند إقرار غلاء المعيشة عام 2012 بقيمة 500 ألف ليرة كمتوسط، في حين أن متوسط الزيادة لتغطية زيادات غلاء المعيشة يتراوح بين 200 ألف ليرة و250 ألفاً، بحسب عدد التلامذة في المدرسة، إذا اعتبرنا أن الموازنة المدرسية المقدمة صحيحة في الأساس ولا مبالغت في أعداد المعلمين.

لنفترض أن المدرسة نقاضت 500 ألف ليرة في حينه وأضافتها إلى الموازنة بشكل ثابت، ولنعتبر أن المؤونة لأي زيادة مرتقبة هي 250 ألف، ففي مدرسة تضم 750 تلميذاً يساوي المبلغ التراكمي السنوي 187 مليون ليرة، ليتراكم على مدى السنوات الخمس الماضية إلى أقل من مليار ليرة من دون احتساب الزيادات الأخرى التي لحقت

مع بدء الكلام على سلسلة الرتب والرواتب وإقرار غلاء المعيشة في القطاعين العام والخاص ابتداء من الأول من شباط 2012، نقاضت بعض المدارس الخاصة ما يعرف بـ «سلفة غلاء معيشة أو سلفة أي زيادة مرتقبة» في حال إقرار قانون السلسلة على المجلس النيابي. هذه السلفة على السلسلة يصنفها علم المحاسبة «مؤونة» للسلسلة، فماذا فعلت المدارس بالضبط؟

لجأت إدارات المدارس إلى زيادة الأقساط لتغطي في جزء منها غلاء المعيشة المقررة وتتراوح بين 205 آلاف ليرة لبنانية و307 آلاف وبمتوسط 275 ألفاً للمعلم الواحد، وتضاف إليها المؤونة المرتقبة وهي القيمة التي زادت بها المدرسة على القسط نتيجة قرار غلاء المعيشة مطروح منها ما نقاضته من التلامذة كإضافة على القسط السنوي. كان من المفترض أن تتحول هذه المؤونة



بعض المدارس تسجل الشخاص غير مقيمين على الأراضي اللبنانية على أنهم معلمون (مروان بوحيدر)